برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

البرامج القطرية

البند 8 من جدول الأعمال

البرنامج القطري لمالي (2003-2007)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/8/1
12 September 2002
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها

تدعو الأمانة أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم غرب أفريقيا (ODD): Mr M. Aranda da Silva

كبير موظفي الاتصال (ODD): Mr T. Lecato رقم الهاتف: 066513-2370

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تصنّف مالي، التي بلغ تعداد سكانها 9,8 ملايين نسمة في عام 1998، ضمن أقل البلدان تقدما، وتعد من أفقر بلدان العالم، وتحتل المركز الـ 153 من 162 بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001. ويقدّر أن 69 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي يتفشى في الريف أساسا ويصيب النساء بوجه خاص. وتحتل مالـــي، بمقتضى مؤشر التنمية البشرية فيما يتعلق بالجنسين، المركز الـ 138 من 146 بلدا.

ويستند البرنامج القطري للفترة 2003-2007 إلى مخطط الاستراتيجية القطرية الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2001، ويعكس أولويات **البرنامج** والحكومة، مع مراعاة القدرات الاستيعابية للبلد. والهدف العام للبرنامج القطري هو تمكين الأسر الفقيرة التي تعاني الجوع (وخصوصا النساء والأطفال) من الإمساك بزمام تنميتها ومواجهة موجات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى.

واتساقا مع الاستراتيجية الإنمائية التي وضعتها حكومة مالي للحد من الفقر، سيسهم البرنامج القطري أيضا في تحقيق ثلاثة من النتائج الأساسية المتوقعة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: زيادة قدرة تلاميذ المرحلة الابتدائية على التعلم؛ تحسين الحالة الصحية والتغذوية للأطفال دون الخامسة؛ كفالة حصول الجميع بشكل أفضل على الأمن الغذائي.

وبموجب قرار المجلس التنفيذي 1999/م ت-س/2، يركز **البرنامج** في أنشطته الإنمائية على تحقيق خمسة أهداف، يغطي هذا البرنامج القطري أربعة منها هي:

- تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات الخاصة التغذوية والصحية المرتبطة بالتغذية؛
- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال، تلقي التعليم والتدريب؛
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛
- التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع؛

وإجمالا، تستهدف معونة **البرنامج** ما يقرب من 000 335 مستفيد سنويا في المتوسط.

وسيأخذ البرنامج القطري بهذه الأولويات من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية ستتصل أساسا بزيادة الحصول على التعليم الأساسي، ولا سيما للفتيات واليتامى؛ وتحسين الحالة التغذوية والصحية للأطفال السيئي التغذية الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 5 أعوام، والحوامل والمرضعات؛ والحصول على سبل دائمة للبقاء والحد من التعرض للكوارث ولانعدام الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بالبرنامج القطري المقترح لمالي الذي يشمل الفترة 2003-2007، يطلب المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي الموافقة، في حدود الموارد المتاحة، على رصد 208 816 30 من دولارات الولايات المتحدة لتغطية إجمالي تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية.

مشروع القرار

وافق **المجلس** على البرنامج القطري لمالي (2003-2007) (WFP/EB.3/2002/8/1) .

التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري

1- وضعت حكومة مالي لنفسها مؤخرا إطارا استراتيجيا لمكافحة الفقر يعتبر إطارا مرجعيا لجميع برامج الحكومة والشركاء من أجل الحد من الفقر. وترمي الاستراتيجية الإنمائية المدرجة في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر إلى خفض نسبة الفقر من 64 في المائة في عام 2000 إلى 47,5 في المائة في عام 2006. وفيما يلي الأهداف القطاعية فيما يتعلق بالتنمية الريفية والتعليم والصحة: تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الإنتاجية وحماية البيئة عبر مشاريع للتنمية الكهرمائية والزراعية وبرامج لمكافحة التصحر؛ الوصول بمعدل القيد في التعليم الأساسي من 50 في المائة في عام 1999 إلى ما لا يقل عن 75 في المائة في عام 2006، ومعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من 31 في المائة إلى 50 في المائة في الفترة ذاتها؛ الحد من الإصابة بالإيدز؛ خفض سوء التغذية بالبروتين المولد للطاقة بين الأطفال دون الخامسة وتلاميذ المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 12 عاما بنسبة 30 في المائة.

2- وتندرج أنشطة **البرنامج** في مالي في أولويات الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وتهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في الحد من نقص تغذيتها المزمن والمساهمة بذلك، على المدى القصير، في بلوغ الهدف الوطني الذي هو القضاء على الفقر. والهدف العام للبرنامج القطري، الذي تحدّد في مخطط الاستراتيجية القطرية (التي يرد موجزها في الملحق الأول)، هو تمكين الأسر الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، من الإمساك بزمام تنميتها ومواجهة موجات الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية. وسيعمل البرنامج القطري في الوقت ذاته على زيادة مشاركة ومسؤولية المجتمع المحلي، والتوعية بالكوارث، وإدارة أنشطة الحد من آثارها؛ وزيادة المساواة بين الرجل والمرأة (ستستفيد النساء من أكثر من 60 في المائة من موارد البرنامج)؛ والمساهمة، عن طريق توعية السكان، في استقرار معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عند مستواها الحالي المنخفض نسبيا، وهو 1,7 في المائة؛ وتصحيح الاختلالات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وفيما بين المناطق في مجالات هذه الأنشطة.

3- ويتفق البرنامج القطري لبرنامج الأغذية العالمي مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2003-2007)، الذي يهدف إلى المساهمة بشكل تلاحمي ومنسق في دعم التنمية البشرية المستدامة من خلال مكافحة الفقر، وحماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها، مع تركيز الجهود على تحسين ما يلي: "1" التسيير والإدارة؛ "2" الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ "3" الأمن الغذائي والبيئة. وبهذا الشكل سيسهم البرنامج القطري في تحقيق ثلاثة من النتائج الأساسية المتوقعة من إطار العمل هذا، وهي: زيادة قدرة تلاميذ المرحلة الابتدائية على التعلم، وتحسين الحالة الصحية والتغذوية للأطفال دون الخامسة، وتحسين فرص تمتع الجميع بالأمن الغذائي. ويندرج البرنامج القطري لمالي، علاوة على ذلك، في إطار المبادرات المشتركة التي يدعمها **البرنامج** في جميع بلدان غرب أفريقيا، ولا سيما البرنامج الإقليمي للقضاء على الطفيليات في الوسط المدرسي بمساعدة تقنية من منظمة الصحة العالمية، والمشاركة في مبادرة "التعليم للجميع" مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي.

4- وفيما يلي النتائج المتوقعة من البرنامج القطري:

- تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على التعليم الأساسي وإتمام المرحلة الدراسية، وذلك بزيادة معدلات قيد ومواظبة الأطفال (وبخاصة الفتيات) الذين يعيشون في المناطق الريفية المستهدفة التي تتسم بضعف معدل الالتحاق بالمدارس؛
- صحة أفضل للمجموعات المستهدفة - الضعاف من الأمهات والأطفال - عن طريق تحسين العادات الصحية والتغذوية؛
- الوقاية من الكوارث والحد من آثارها من خلال إصلاح/إنشاء وصيانة الأصول الإنتاجية لكفالة وجود سبل مضمونة ودائمة للبقاء.

5- ويرمي البرنامج القطري المقترح إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق ثلاثة أنشطة رئيسية ستكون فيها الموارد الغذائية **للبرنامج** مصحوبة بموارد غير غذائية: تعزيز التعليم الأساسي؛ التغذية التكميلية ودعم الخدمات الصحية المجتمعية؛ برنامج إنشاء الأصول الإنتاجية والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها. وسيجري تناول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه في جلسات التوعية والتدريب التي تعقد للأهالي فيما يتعلق بالعناية بالصحة التغذوية.

6- ويتعلق البرنامج القطري لمالي بأربعة من الأهداف الاستراتيجية الخمسة لسياسة **البرنامج** الرامية إلى دعم التنمية: "1" تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة وما يتصل بها من احتياجات صحية؛ "2" تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري بفضل التعليم والتدريب؛ "3" تمكين الأسر الفقيرة من الحصول على أصول والاحتفاظ بها؛ "4" تخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية في المناطق الضعيفة المعرضة لكوارث

متكررة من هذا القبيل. ويقدم الإطار المنطقي في الملحق الثاني لمحة عن الأهداف والمقاصد والنتائج المتوقعة، على النحو الوارد في البرنامج القطري.

7- ويستند استهداف أنشطة **البرنامج** إلى دراسة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسر، أجريت في أبريل/نيسان - مايو/أيار 2001 في المناطق المصنفة في مخطط الاستراتيجية القطرية بأنها المناطق التي يتفشى فيها انعدام الأمن الغذائي. وتتصف هذه المناطق بظروف مناخية صعبة وموارد طبيعية محدودة وبالغة التدني. ويعاني إنتاج الحبوب عجزا هيكليا، ويصطدم نشاط الرعي بعقبات كؤود. وأنشطة توليد الدخل قليلة العدد، والهجرة هي الاستراتيجية الوحيدة المتاحة للبقاء على قيد الحياة. وقد بيّنت الدراسة أن 36 في المائة من الأسر في منطقة النشاط تعاني انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن أو قصير المدى. ويندرج في هذه الفئة من الأسر المزارعون الحديون و/أو منخفضو الأداء، علاوة على الحرفيين ذوي الدخل القليل وغير الثابت، والأسر التي ترأسها امرأة، وصغار المربين أشباه الرحل الذين يضطرون إلى الهجرة الموسمية للبقاء على قيد الحياة (يخصص حوالي 80 في المائة من دخولهم لشراء الغذاء). ويضاف إلى ذلك أن ما تتصف به هذه الفئة من الأسر من معدلات الأمية المرتفعة وافتقاد الكفاءة المهنية يحدّ بقدر كبير من أنشطة توليد الدخل المتاحة لها. ويوجد معظم هذه الأسر والمجتمعات المحلية في مناطق موبتي وغاو وكيدال وتمبوكتو، وكذلك في بعض المناطق الواقعة شمال كوليكورو وكايس (الملحق الرابع). وانتهت الدراسة إلى أن المعونة الغذائية يجب أن تستهدف المجموعات التالية:

- التلاميذ (وخصوصا الفتيات) في المدارس الابتدائية؛
- الحوامل والمرضعات والأطفال السيئي التغذية؛
- الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي المزمن و/أو القصير المدى.

أنشطة البرنامج القطري- موارد البرنامج القطري وعملية إعداده

8- يعكس البرنامج القطري أولويات **البرنامج** والحكومة، مع مراعاة القدرات الاستيعابية للمعونة الغذائية. وستعمل الحكومة، طبقا لأولويات تنفيذ استراتيجيتها للحد من الفقر وخطة عملها المرتبطة بها في مجال الأمن الغذائي والتغذية، على زيادة مساعداتها للأنشطة التي يدعمها **البرنامج**، وذلك بتخصيص جزء من الموارد الآتية من البرنامج المتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتطوير الأنشطة المدرة للدخل في مناطق نشاط البرنامج القطري. وستساند الحكومة زيادة دعم التعليم الأساسي وإدراج نشاط "اتقاء الكوارث" في نشاط "برنامج إنشاء الأصول الإنتاجية والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها" المقترح للبرنامج القادم. وستعزز الحكومة نشاط التغذية التكميلية بتركيز جهودها على الوقاية من خلال التدريب الصحي والتغذوي للوالدين. وسينجم عن ذلك رد فعل أكثر تكاملا وتماسكا إزاء الكوارث وآثارها. وسيجري في بعض المناطق تنفيذ هذه الأنشطة بشكل شامل، مع إمكان أن يستهدف اثنان منها أو ثلاثة نفس المجتمعات المحلية/الأسر. والمستوى المقترح لموارد **البرنامج** الأساسية هو 63 822 طنا من المنتجات الغذائية (زهاء 12 764 طنا سنويا) بتكلفة تشغيل تبلغ 30,8 مليون دولار. ويقدر إجمالي عدد المستفيدين بـ 335 480 سنويا.

9- وفيما يلي الأنشطة المتوخاة في البرنامج القطري:

رصد الموارد لأنشطة البرنامج القطري، 2003-2007

فئة النشاط	كمية المنتجات (بالأطنان)	التوزيع حسب النشاط (%)	عدد المستفيدين (المتوسط السنوي)	المستفيدون (%)	مشاركة المرأة (%)
النشاط الأساسي 1: دعم التعليم الأساسي	29 485	46,2	89 480	26,7	46
النشاط الأساسي 2: التغذية التكميلية ودعم الخدمات الصحية المجتمعية	3 000	4,7	33 000	9,8	70
النشاط الأساسي 3 ألف: برنامج إنشاء الأصول الإنتاجية	20 381	31,9	*139 000	41,4	25
النشاط الأساسي 3 باء: الوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها	10 956	17,2	74 000	22,1	50
مجموع البرنامج القطري	**63 822**	**100**	**335 480**	**100**	

* 139 000 مستفيد يحصل كل منهم على حصة غذائية عائلية (خمس حصص غذائية فردية).

10- وقد جرى وضع البرنامج القطري وإطاره المنطقي واعتمادهما عبر عملية تشاركية شملت عقد حلقات عمل وحلقات دراسية على الصعيدين الإقليمي والوطني بالتشاور مع جميع المشاركين (حكومة مالي، سلطات الأقاليم، المانحون، هيئات

منظومة الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية)، تحت رئاسة وزارة التنمية الريفية والبيئة. وستنفذ الأنشطة الأساسية الثلاثة بشكل متزامن ومتكامل. وسيجري إشراك المجتمعات المحلية في تحديد وتخطيط وتنفيذ الأنشطة، وكذلك في اختيار المستفيدين.

11- وسيلزم أيضا ضم أنشطة البرنامج القطري إلى أنشطة سائر هيئات الأمم المتحدة حتى تكون المعونة الغذائية، التي لا تعدّ في حد ذاتها شرطا كافيا للتنمية، مصحوبة بالموارد التكميلية التي لا غنى عنها للتنفيذ الفعال للأنشطة الإنمائية. وفي المناطق التي تخلو من شركاء منفذين، تحدد طرائق تنفيذ الأنشطة بالاتفاق مع الحكومة وسلطات الأقاليم. وسيجري العمل، طبقا لسياسة اللامركزية التي تتبعها الحكومة، على كفالة ربط الأنشطة التي يدعمها **البرنامج** ببرامج الحد من الفقر الجاري تنفيذها، واتساقها مع خطة تنمية المناطق المعنية، وعلى أن تتولى تنفيذ هذه الأنشطة أيضا هياكل سلطات الأقاليم. وقبل الشروع في أي نشاط، يجري بحث لتحديد البيانات الأساسية وتحليل الحالة عند البدء. وتقدر مساهمة الحكومة في تنفيذ أنشطة البرنامج بحوالي 8,3 ملايين دولار على مدى خمسة أعوام.

أنشطة البرنامج القطري

النشاط الأساسي الأول: دعم التعليم الأساسي

12- يستجيب هذا النشاط للهدف 2 من السياسة الرامية إلى تعزيز التنمية. ولهذا الغرض، سيدعم البرنامج التغذية في المدارس الابتدائية في المناطق المختارة، مع الحرص بوجه خاص على زيادة المساعدة المقدمة لتعليم الفتيات.

13- تعتبر مؤشرات النظام التعليمي في مالي من أدناها في العالم. فحوالي 70 في المائة من السكان الناشطين أميون. وقد وصل المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي إلى ما يقرب من 44 في المائة في عام 1999 (51 في المائة للفتيان و 36 في المائة للفتيات)؛ وتعتبر معدلات التسرب والرسوب عالية جدا. وقد اتضح من الدراسة المتعلقة بتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها (2001)، فيما يتعلق بمنطقة النشاط، أن 14 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 أعوام و14 عاما منتظمون في الدراسة، وأن نسبة الفتيات منهم تبلغ 35 في المائة بالكاد. ويزداد انعدام المساواة بين الفتيات والفتيان مع التقدم صوب الدراسات العالية. ويكمن تفسير ذلك في بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالفقر والحياة الرعوية؛ فأولياء الأمور، بحكم مواردهم المالية المحدودة واضطرارهم إلى الاختيار، يبعثون بفتيانهم لا فتياتهم إلى المدرسة؛ ويتعين على الفتيات في أكثر الأحيان البقاء في المنزل للقيام بالأعمال المنزلية والزراعية.

14- يتمثل الهدف البعيد المدى لهذا النشاط في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة وخفض معدلات التسرب، ولا سيما تسرب الفتيات، في المناطق التي يجتاحها انعدام الأمن الغذائي. وفيما يلي النتيجتان المتوقعتان:

- زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة لدى فتيان الأسر الفقيرة، ولا سيما الفتيات؛
- الحد من التفاوتات بين الفتيان والفتيات في معدلات الالتحاق بالمدارس والتسرب منها المسجلة لدى المدارس الابتدائية المستهدفة

15- وينبغي لهذا النشاط أن يعمل على تحميل الآباء المسؤولية عن طريق مساعدتهم على التعامل مع الآليات المؤسسية القابلة للاستمرار على مستوى المجتمع المحلي (مثل اتحادات أولياء أمور التلاميذ، ولجان إدارة المقاصف المدرسية، والأنشطة المدرّة للدخل)، وحفزهم، وتزويدهم بالوسائل التي تكفل استمرار إرسال أولادهم، وبخاصة الفتيات، إلى المدرسة الابتدائية، والعمل على ضمان مواظبة هؤلاء الأولاد على الدراسة. ويُرتأى أيضا أن ربط المواظبة الفائقة على الدراسة بأمن غذائي أكبر على مستوى الأسرة سيسهم في الارتقاء بقدرة التلاميذ على التعلم. ويضاف إلى ذلك أن هذا النشاط، مقترنا بنشاط التغذية التكميلية ودعم الخدمات الصحية المجتمعية، سيرمي إلى تحسين العادات التغذوية لدى الطفل.

16- إن تقديم وجبات مدرسية وإعطاء حصص غذائية جافة لأمهات الفتيات المواظبات على الدراسة سيفيدان في تشجيع الأسر المستفيدة على إلحاق جميع أولادها بالمدرسة الابتدائية. كما أن تزويد الطاهيات بحصص غذائية في شكل وجبات معدة في المقصف سيكون له دور تحفيزي.

17- يندرج هذا النشاط في إطار البرنامج العشري لتطوير التعليم الذي تنفذه الحكومة، والذي تدور إصلاحاته المزمعة حول الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلي. وستقوم الإدارة الوطنية للتعليم الأساسي بتنفيذ هذا النشاط، مع الإشراف على تأمين خدمات منسق وطني متفرغ. وسيقوم مدير كل معهد عالٍ بتعيين منسق إقليمي. وستتكفل المعاهد العليا للتعليم ومراكز النشاط التربوي للتعليم الأساسي، في تعاون وثيق مع سلطات الأقاليم، بتنفيذ النشاط على الصعيد اللامركزي، مع إشراك المجتمعات القاعدية بقدر كبير. وتستند استراتيجية النشاط إلى التشارك مع المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية، وإلى مشاركة نشطة من جانب المجتمعات المستفيدة. وسيقدم الشركاء مساهماتهم في تنفيذ تدابير إنمائية تكميلية تسهم في حُسن إدارة المقاصف واستمرارها: تشكيل اتحادات لأولياء أمور التلاميذ ولجان لإدارة المقاصف المدرسية؛ الأنشطة المدرة للدخل؛ تخفيف عبء العمل عن المرأة. وستمثل النساء 35 في المائة من أعضاء لجان إدارة المقاصف المدرسية.

18- سيحصل 220 78 طفلا في المتوسط سنويا على وجبة يومية واحدة و 000 10 على وجبتين يوميا في مناطق الرعي، بما مجموعه 480 89 مستفيدا (منهم 260 1 طاهية). وستوزع الحصص الغذائية الخارجية على الفتيات اللاتي يحضرن 80 في المائة على الأقل من الدروس. ويقدر أن تحصل 760 31 فتاة في المتوسط على حصة غذائية خارجية. وستمثل الفتيات 50 في المائة من المستفيدين في نهاية البرنامج القطري، وسيحصلن على ما يقرب من ثلثي إجمالي الموارد. والمزايا المتوقعة هي أساسا ارتفاع معدلات القيد والمواظبة على الدراسة، وتحسن الظروف التي تساعد الفتيات على الانتقال إلى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي، والتي تكفل لهن بذلك أفضل الفرص للحصول على مزيد من الدراسات وعلى التدريب المهني.

19- سيتعاون مسؤول لشؤون البرامج تابع **للبرنامج**، يعيّن على الصعيد الوطني، مع المنسق الوطني ومساعديه ومسؤولي الهياكل اللامركزية للتعليم. وعلى صعيد المناطق، ستتولى مكاتب **البرنامج** الفرعية الإشراف على تنفيذ البرنامج ومتابعة الأنشطة. ويضطلع الشركاء المنفذون (الهيئات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وغيرها) بدور محوري في جهاز المتابعة. إذ يناط بهم في الواقع متابعة المقاصف عن كثب، وتشكيل وتدريب لجان الإدارة، وتوعية المجتمعات المحلية وتعبئتها. وتتولى وزارة التعليم و**البرنامج** والأقسام التابعة لهما مراقبة عمل الشركاء وتكملته. وتعتبر لجنة إدارة المقاصف المدرسية، المؤلفة من ممثلين للمدرسين واتحادات أولياء أمور التلاميذ والتلاميذ، مسؤولة عن العمل اليومي للمقصف.

20- وعملا بالتوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري، سيدعم **البرنامج** وينشئ علاقات تشاركية مع هيئات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف (وبصفة خاصة اليونسكو واليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية، دعما للجهود المبذولة من أجل تحقيق تعليم أفضل: تأهيل المدرسين، الأدوات، الهياكل الأساسية، وغير ذلك. وسيعمل **البرنامج** مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الوسط المدرسي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالفيروس والإيدز والصحة الإنجابية؛ ومع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في توفير الأقراص الطاردة للطفيليات؛ ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة في تقديم المساعدة التقنية في مجال الأنشطة المدرة للدخل. ويتولى ممثلو سلطات الأقاليم تنسيق وإدارة النشاط على المستوى اللامركزي.

21- سيوفر الإطار المنطقي مؤشرات المتابعة. وتعتبر لجان إدارة المقاصف المدرسية الدرجة الأولى من جهاز المتابعة على صعيد المجتمع المحلي. وسيكون هناك تشجيع لاشتراك النساء في هذه اللجان. وستتولى وزارة التعليم متابعة المعونة الغذائية، وإعداد تقارير دورية عن التنفيذ ترفعها إلى اللجنة الوطنية لإدارة البرنامج وإلى **البرنامج**. وسيجري تشكيل بعثات للمتابعة والفحص التقنيين، بالاشتراك مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، لتقييم فعالية البرمجة المشتركة.

22- سيحتاج هذا النشاط إلى 485 29 طنا من المنتجات الغذائية، منها 789 21 طنا من الحبوب، و855 4 طنا من الزيت (منها 430 3 طنا على شكل حصص خارجية للفتيات)، و 841 طنا من البقول. وتقدر تكاليف التشغيل المباشرة بـ 17,3 مليون دولار. وتقدر مساهمة الحكومة في هذا النشاط بمليون دولار.

النشاط الأساسي الثاني: التغذية التكميلية ودعم الخدمات الصحية المجتمعية

23- يستجيب هذا النشاط للأولوية 1 من السياسة الرامية إلى تعزيز التنمية. ولهذا الغرض، سيدعم البرنامج سياسة الحكومة التي تستهدف تمكين الحوامل والمرضعات وصغار الأطفال من تلبية احتياجاتهم التغذوية والصحية المحددة.

24- إن التغذية غير الكافية والعادات الغذائية السيئة لدى الطفل الصغير (الانتقال إلى طعام الأسرة دون تمهيد عندما يتراوح عمر الطفل بين 7 و 9 أشهر) وكذلك الإصابة المتكررة بالأمراض تعتبر الأسباب الرئيسية لسوء التغذية في مالي، ولا سيما في المناطق الساحلية. ويتضح من الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مالي لعام 2001 (التوسع الثالث) أن الحالة الصحية تتصف بمعدلات مرتفعة لوفيات الأمهات (577 لكل 000 100 مولود حي) والأطفال الصغار والكبار (252 لكل 000 1 طفل دون الخامسة)، وبانتشار عام للأنيميا بين النساء (62,7 في المائة). وتصل معدلات سوء التغذية المزمن والحاد على الصعيد الوطني، على التوالي، إلى 39,4 و 10,6 في المائة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهرا (وتقدر هذه المعدلات بـ 31 و 14,5 في المائة في المناطق المشمولة بدراسة عام 2001 لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها). ويعزى أكثر من 50 في المائة من وفيات الأطفال إلى سوء التغذية. وفيما يتصل بالتغذية التكميلية، يؤخذ من النتائج الأولية للدراسة أن 60 في المائة من الأطفال بين 6 و 9 أشهر من العمر يرضعون رضاعة طبيعية ويحصلون على تغذية تكميلية، وإن كانوا في الغالب يتصفون بجودة تغذوية غير كافية. على أن عدم كفاية خدمات رعاية الأم والطفل وارتفاع مستويات الفقر والأمية، وبصفة خاصة بين النساء، يسهمان أيضا بقدر كبير في سوء التغذية.

25- يتمثل الهدف البعيد المدى لنشاط **البرنامج** في المساهمة في خفض معدلات سوء التغذية، عن طريق تيسير حصول الحوامل والمرضعات والأطفال بين 6 أشهر و5 أعوام من العمر على طعام يحتوي على تغذية تكميلية.

26- وفيما يلي الهدفان العاجلان لهذا النشاط:

- الوقاية من سوء التغذية والمساهمة في علاج الأطفال سيئي التغذية بالأغذية التكميلية؛
- تشجيع تغيير العادات السيئة لدى الأمهات والحوامل فيما يتعلق بتغذية الأطفال وصحتهم.

27- وستكثف أنشطة التثقيف الصحي والتغذوي ليتسنى للأمهات اكتساب المعرفة والكفاءة المناسبتين فيما يتعلق بعادات الأسرة والمجتمع المحلي والعناية بالطفل.

28- ستؤدي المعونة الغذائية دورا حاسما في خفض سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة من العمر، وتمكين الحوامل والأمهات المرضعات من المضي في حملهن ورضاعتهن في ظروف تغذوية جيدة. وستفيد مساعدات **البرنامج** في توفير التغذية التكميلية للأطفال في سنّ ما قبل الدراسة الذين يعانون سوء التغذية ويترددون على المراكز الصحية والتغذوية في المجتمعات المحلية، كما ستكون هذه المساعدات حافزا للحوامل والمرضعات على حضور جلسات التثقيف الصحي والتغذوي.

29- يندرج النشاط في إطار برنامج الحكومة الخمسي للتنمية الصحية والاجتماعية، الذي تتمثل استراتيجيته في إيجاد خدمة صحية لامركزية ترتكز على هياكل مجتمعية. وسينفذ هذا النشاط بالتنسيق مع هياكل وزارة الصحة ومن خلال المنظمات غير الحكومية التي تمتلك ما يلزم من الكفاءة والقدرة التشغيلية. وسيهدف هذا النشاط إلى ما يلي:

- وضع وصفة للتغذية التكميلية تصنّع محليا وتكون غنية بالمغذيات الدقيقة وتفي بقواعد منظمة الصحة العالمية؛
- إعلام وتوعية وتثقيف السكان بشأن أهمية استخدام الدقيق المقوي؛
- ترويج الدقيق المقوي في مناطق النشاط عن طريق سعر مدعّم؛
- العمل في أوساط السكان على نشر طرائق إعداد الأغذية التكميلية انطلاقا من منتجات محلية.

30- وسيتواصل تنسيق النشاط على الصعيد الوطني على أيدي منسق وطني لشؤون الصحة/التغذية واثنين على الأقل من المساعدين تعينهما إدارة التغذية بوزارة الصحة. وسيتولى تنفيذ ومتابعة هذا النشاط المسؤولون الصحيون في المناطق والدوائر، بالتعاون مع سلطات الأقاليم وغيرها من الشركاء المحتملين. ويتعين على المجتمعات المحلية، من خلال لجان الإدارة المجتمعية، القيام بدور أساسي في عملية التنفيذ. وستشجّع المشاركة النشطة للنساء في لجان الإدارة المجتمعية. والمتوقع أن تشكل النساء 25 في المائة من أعضاء هذه اللجان. وستجري علاوة على ذلك أنشطة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار جلسات التثقيف التغذوي. وستدرج الأنشطة التي يدعمها **البرنامج** في برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودعم مركز المواساة بخدمات الرعاية والمشورة.

31- سيستفيد بشكل إجمالي 23 000 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 اشهر و 5 أعوام من هذا النشاط سنويا. ويضاف إلى ذلك أن 10 000 حامل ومرضعة سيحصلن على حصة غذائية من المراكز المتخصصة. وستزاد النسبة المئوية للمستفيدين سنويا بواقع 10 في المائة تقريبا. والمزايا المتوقعة هي أساسا الاستفادة من المراكز الصحية والتغذوية، وحملات التطعيم، والأنشطة المدرة للدخل للأمهات، وغير ذلك من الأنشطة التثقيفية ذات الصلة بالصحة.

32- سيكون هناك، في تنفيذ هذا النشاط، تعاون بين مسؤول لشؤون البرامج تابع **للبرنامج** يعيّن على الصعيد الوطني، وخبير مساعد في التغذية، وموظفي المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** في مالي مع المنسق الوطني لشؤون الصحة/التغذية ومساعديه ومسؤولي سلطات الأقاليم لشؤون الصحة. وسيجتهد **البرنامج** في الحصول على موارد تكميلية لعقد دورات تدريبية للعناصر الفاعلة على الصعيد الإقليمي والتشغيلي، تدور حول أهداف المشروع، واستراتيجية التنفيذ، والمبادئ الأساسية لتخزين المواد الغذائية، ومؤشرات الأداء، وجمع البيانات وتسجيلها، والإلمام بالمنتجات، والمعارف الأساسية في مجال التغذية، وأساليب التنشيط، وغير ذلك. وستواصل وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء المنفذين (مثل البنك الدولي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية) تقديم الدعم إلى الأنشطة المجتمعية في مجال التغذية التكميلية، بالمساعدة في تخطيط وتمويل مراكز الصحة المجتمعية وما يتصل بها من تجهيزات.

33- سيساعد نظام المتابعة المجتمعية، المقام الآن في قطاع الصحة، على ضمان الاضطلاع بهذه العملية بمشاركة المجتمعات المحلية، على أساس أن المؤشرات قد حددت وفق طريقة الإطار المنطقي. وستتكفل وزارة الصحة وسلطات الأقاليم والشركاء المنفذون من المنظمات غير الحكومية بجمع البيانات عن توزيع الأغذية. وسيقوم المنسق الوطني لشؤون الصحة/التغذية بإعداد تقارير دورية عن النشاط وتنفيذ المشروع على أساس البيانات التي تقدمها المراكز الصحية المجتمعية، ويرفعها إلى وزارة الصحة وإلى **البرنامج.**

34- سيحتاج هذا النشاط إلى 3 000 طن من الدقيق التكميلي المنتج محليا بتكاليف تشغيل تقدر بـ 2,1 من ملايين الدولارات. وتقدر مساهمة الحكومة في هذا النشاط بـ 700 000 دولار.

النشاط الأساسي الثالث: برنامج إنشاء الأصول الإنتاجية والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها

35- هدف هذا البرنامج التشجيع على تحقيق الهدفين 3 و4 من السياسة الرامية إلى تعزيز التنمية، وذلك بتمكين المجتمعات المحلية في المناطق التي يكون فيها انعدام الأمن الغذائي مزمنا من إيجاد أصول دائمة تقلل من ضعفها إزاء الكوارث، ومساعدة الحكومة على منع وقوع أزمات غذائية وعلى التخفيف من آثارها.

36- تعتبر الزراعة، بالنسبة إلى معظم الأسر الضعيفة، النشاط الرئيسي ومصدر الدخل، ولكن كثيرا ما تكون المعدات واللوازم الزراعية التي في حوزتها غير كافية وغير ملائمة، ويغطي الإنتاج الزراعي بالكاد من 30 إلى 45 في المائة من احتياجاتها الغذائية. ويضاف إلى ذلك أن موجات الجفاف والأوبئة التي تصيب الحيوانات تعتبر من الظواهر المتكررة في مالي. وعلاوة على أن هذه الكوارث تسبب خسائر في الزراعة والمواشي وغير ذلك من الآثار غير المباشرة، فإنه يترتب عليها أثر طويل الأمد عندما تطيح بأصول مثل المواشي، أو تتلف قاعدة الإنتاج (الأراضي والمياه). وتكون الهشاشة إزاء الكوارث في ذروتها حينما يحول الفقر وانعدام الأمن الغذائي المزمن بين المجتمعات المحلية والأسر والاستثمار في أصول تساعدها على مواجهة الأزمات بشكل أفضل. ومن هنا تتعرض هذه المجتمعات باستمرار لخطر زيادة الكوارث لحالتها حرجا على حرج.

37- فيما يلي الأهداف البعيدة المدى:

- إنشاء أصول مستمرة تساعد الأسر بشكل مباشر على مواجهة انعدام الأمن الغذائي والتأهب والتصرف في حالات الكوارث؛
- زيادة قدرات الأجهزة القيادية على مستوى المجتمع المحلي، بمشاركة نسائية نشطة فيها، في مجال إدارة الأصول والحفاظ عليها؛
- منع الأزمات الغذائية وتخفيف آثارها.

38- وفيما يلي النتائج المتوقعة:

- زيادة عدد الأسر التي تتمتع بالأمن الغذائي؛
- زيادة الأصول المنشأة أو المستصلحة (المشاتل، الغابات المزروعة، المراعي المحسنة، هياكل إدارة الأراضي والمياه، المشاريع المائية الزراعية، الهياكل الأساسية الاجتماعية المحلية)، مع مساعدة 60 في المائة من الأصول المجتمعية للأسر على تحقيق الأمن الغذائي والتأهب والتصرف في حالات الكوارث؛
- إيجاد آليات مؤسسية مناسبة تتيح لسلطات الأقاليم إدارة الأصول المنشأة وصونها؛
- تعزيز قدرة الأسر على تحسين دخولها؛
- زيادة حصول المرأة على أصول توافق احتياجاتها وقدراتها: في فترة البرنامج القطري، ستتولى المرأة الإشراف على 30 في المائة على الأقل من الأصول المنشأة؛
- تعزيز النظام الوطني للوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها.

وستحصل هذه الأسر على مساعدة في مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية المجتمعية في مجالات من قبيل إدارة المياه، والزراعة، والتحكم في تحات التربة، وإقامة وإدارة المراعي المحسنة، وغير ذلك من المجالات، وتجاوز الفترة الانتقالية، مع الاستعداد لتخفيف آثار الكوارث.

39- ستساعد المعونة الغذائية في تشجيع الأسر الضعيفة في المناطق الساحلية على تكريس وقتها ومواردها لأنشطة مجتمعية تستهدف إنشاء أصول دائمة، من أجل الحدّ من الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وزيادة إنتاج المواد الغذائية. وستساعد هذه المعونة أيضا المجموعات الضعيفة من السكان، الذين يعانون أزمات غذائية والذين ورد بيانهم في نظام الإنذار المبكر، على تجاوز الفترة الانتقالية بالأغذية التكميلية. وفي السياق ذاته، ستساعد المعونة الغذائية أيضا الأسر الضعيفة على المشاركة في الأنشطة التدريبية لتكتسب بذلك مهارات جديدة في مجالات من قبيل الزراعة، وشتى الأنشطة المدرة للدخل، والتعليم الوظيفي. وستكون المعونة الغذائية بمثابة مكمّل يتيح الوصول بمستوى النشاط لدى الرجل والمرأة إلى الحد الأدنى اليومي المطلوب لليد العاملة التي تجري تعبئتها في إطار عمليات الغذاء مقابل إنشاء الأصول.

40- سينقسم النشاط إلى مكوّنين. ويستهدف المكوّن الأول - النشاط 3 ألف - العمل، في إطار الخطة الرئيسية للتنمية الريفية، على إنشاء القاعدة اللازمة لتمكين الأسر الفقيرة من أن تصبح أقل ضعفا إزاء انعدام الأمن الغذائي، وبصفة خاصة دعم قدرتها على مواجهة آثار الكوارث الطبيعية بشكل أفضل. وسيكون المكوّن الثاني - النشاط 3 باء - بمثابة أداة للتدخل عند حدوث أزمات غذائية والحد من آثارها على أضعف الأسر. ولذلك سيدرج هذا المكون في النظام الوطني للأمن الغذائي، بفضل مشاركة **البرنامج** في برنامج إصلاح أسواق الحبوب. وستقدم مساهمة مباشرة بالحبوب إلى المخزون

الأمني الوطني سنويا. ويقدر هذا المخزون بـ 35 000 طن من الحبوب. وتستخدم هذه الأغذية لمواجهة حالات الطوارئ المحلية ولتكون، عند الضرورة، بمثابة مرحلة أولى من التدخل عند حدوث أزمة خطيرة. وممثل **البرنامج** هو منسق المانحين في النظام الوطني للأمن الغذائي، كما يضطلع **البرنامج** بمهمة الأمانة الدائمة لبرنامج إصلاح أسواق الحبوب. وستواصل وزارة التنمية الريفية، من خلال إدارتها الوطنية لدعم الريف ومسؤولي الاتصال في كل مجال تقني معني، تنفيذ برنامج إنشاء الأصول الإنتاجية والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها داخل الإطار الشامل للاستراتيجية التشغيلية 2015 ولبرنامج الأمن الغذائي الدائم، الذي يجري تنسيقه بالاشتراك مع هيئات إنمائية أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف. وستتيح السياسة الوطنية للامركزية المنفذة حاليا **للبرنامج** والشركاء فرصة العمل بشكل مباشر مع سلطات الأقاليم. وستنشأ لجان مجتمعية للإدارة لتيسير مشاركة المستفيدين؛ وستشكل النساء 20 في المائة من أعضاء هذه اللجان. وستضم لجنة العمل التقني التابعة لبرنامج إنشاء الأصول الإنتاجية والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها أيضا هيئات التنفيذ الرئيسية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية (المكتب الألماني للتعاون التقني، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الزراعي، منظمة الرؤيا العالمية، خدمات الإغاثة الكاثوليكية، وغيرها)، التي وقعت اتفاقات تشغيلية مع وزارة التنمية الريفية و**البرنامج**.

41- سيستفيد من شقي النشاط زهاء 139 000 شخص سنويا (الحصة الغذائية العائلية) في إطار النشاط 3 - ألف، و000 74 شخص سنويا (الحصة الغذائية الفردية) في إطار النشاط 3 - باء. وستستفيد النساء من 30 في المائة على الأقل من الأصول المنشأة، وخصوصا الأطراف الصغيرة المروية والمشاتل والحطب الآتي من القطع الصغيرة المشجّرة في المجتمعات المحلية. ومن المفروض، عند انتهاء هذا النشاط، أن تكون المجتمعات المحلية المشاركة حائزة لأصول تعينها على الاستفادة من مواردها من الأراضي والمياه والتحكم فيها وصيانتها. والمفروض أيضا أن تكون قد أنشئت، على صعيد المجتمعات المحلية آليات مؤسسية قابلة للبقاء لإدارة هذه الأصول والحفاظ عليها، بدعم وطيد من سلطات الأقاليم. وسيجري على صعيد القرى عقد جلسات للتدريب التقني تكمل أنشطة الغذاء مقابل العمل.

42- سيساعد **البرنامج** سلطات الأقاليم على تخطيط النشاط وإجراء تقييم أول له، فيما يتعلق بأنشطة العمل مقابل إنشاء الأصول. وستنشأ وتعزز آليات مؤسسية على صعيد المجتمعات المحلية للحفاظ بشكل أفضل على الأصول. وستتولى وزارة التنمية الريفية والبيئة تنسيق المشروع (وأنشطة جميع الشركاء المنفذين والمنظمات غير الحكومية والهيئات المجتمعية) بالاشتراك مع **البرنامج**. وستتولى لجنة توجيه وتنسيق نظام الأمن الغذائي في برنامج إصلاح أسواق الحبوب التنسيق التقني للجانب المتصل بالتخفيف من آثار الكوارث وإدارته.

43- ستقوم جميع الأطراف المشاركة في هذا النشاط بالعمل معا على وضع استراتيجية للمتابعة والتقييم يكون محورها النتائج. وسيتولى مسؤول للبرامج يعيّن على الصعيد الوطني وموظفو المكاتب الفرعية المتابعة الميدانية لحساب **البرنامج**. وستعمل وزارة التنمية الريفية والبيئة على أن تتابع سلطات الأقاليم والمنظمات غير الحكومية الشريكة في التنفيذ الأنشطة وترفع إلى هذه الوزارة وإلى **البرنامج** تقارير دورية عن النشاط وتقارير عن تنفيذ المشروع. وسيكون هناك تقييم في منتصف المدة، كما سيجري تقييم نهائي في العام الأخير من البرنامج القطري. وفيما يتصل بالشّق الثاني، ستُدرج الأنشطة في نظام المتابعة الموجود في برنامج إصلاح أسواق الحبوب.

44- سيحتاج هذا النشاط إلى 337 31 طنا من المنتجات الغذائية، ولا سيما 534 30 طنا من الحبوب (منها 578 19 طنا لبرنامج إنشاء الأصول الإنتاجية والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها و956 10 طنا لبرنامج إصلاح أسواق الحبوب) و 803 أطنان من الزيت، بتكاليف تشغيل مباشرة تقدر بـ 11,4 مليون دولار. وتقدر مساهمة الحكومة بـ 6,6 ملايين دولار.

أنشطة الدعم

45- يُنص على أنشطة الدعم التالية في إطار البرنامج القطري:

- إعداد خطط للتأهب لحالات الطوارئ دعما لأنشطة حكومة مالي و**البرنامج**، داخل الإطار المؤسسي القائم في لجنة توجيه وتنسيق نظام الأمن الغذائي، بالاشتراك مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسيف، وشركاء النظام الوطني للأمن الغذائي، من أجل التنبؤ بحالات الطوارئ والتصرف إزاءها بسرعة.

- تعزيز مكافحة الجوع للحصول على موارد غذائية وغير غذائية، بالتوازي مع المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج**.
- دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لتقدير تطور حالة انعدام الأمن الغذائي.
- تدريب المشاركين في الأنشطة ومديريها على جميع الصعد على المتابعة والتقييم.

المشاكل والفرضيات والمخاطر الرئيسية

46- من المناسب، فيما يتعلق بالبرنامج القطري المقترح، الأخذ بالفرضيات المهمة التالية:

- يتعين على سلطات المناطق والأقاليم إيجاد موارد تكميلية لتدريب موظفيها في مجالي المتابعة والتقييم.
- يتعين على حكومة مالي إنشاء إطار مؤسسي دائم لتوفير الإدارة والإشراف والإمدادات للبرنامج القطري، بما ييسّر التكامل الفعال والترابط بين أنشطة البرنامج القطري وما يتصل بها من أنشطة إنمائية.
- ستوفر الحكومة والمانحون الموارد والمواد غير الغذائية ذات الصلة، استكمالا للمعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**.

عملية إدارة البرنامج

الدراسة الأولية

47- ستدرس جدوى كل نشاط من الأنشطة المنصوص عليها في البرنامج القطري من وجهة النظر التقنية والاجتماعية والاقتصادية والإمدادية، وذلك أساسا حتى يتسنى إعداد ملخصات الأنشطة. وستدعى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى توفير المساعدة التقنية اللازمة لهذا الغرض، على أن تشترك في ذلك الحكومة والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية التي تضطلع بأنشطة مماثلة. ويجري استعراض الأنشطة حالما يُعتمد البرنامج القطري. وستساعد هذه الدراسة على تحديد أهداف وسيطة للتنفيذ من أجل متابعة وتقييم الأنشطة، وستكون بمثابة أساس لإعداد المواجيز. وسينشئ **البرنامج** لجنة محلية لدراسة الأنشطة تترأسها إحدى هيئات منظومة الأمم المتحدة، وتتولى إجراء دراسة نهائية لكل نشاط من أنشطة البرنامج القطري، وتضم ممثلي الوزارات المعنية على الصعيد التقني، والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمستفيدين، وسلطات الأقاليم.

تنفيذ البرنامج

48- يعتزم المكتب القطري، لأغراض إدارة البرنامج القطري ونظرا إلى اتساع أرجاء البلد، أن يكون له وجود وطيد في الميدان عن طريق المكاتب الفرعية في موبتي وغاو وكيدال وتمبوكتو. ولما كان التركيز سيتزايد على التنمية المجتمعية، فإن **البرنامج** سيحتاج إلى موظفين بعدد كاف لتصور الأنشطة وتنفيذها، وضمان حسن تنفيذ الأنشطة في مجال الإمدادات والنقل والمتابعة والتقييم. ويقتضي التنفيذ الفعال للبرنامج أيضا توفير التدريب في مجال المتابعة والتقييم، وتحليل الإطار المنطقي، والطرائق التشاركية، والإدارة والمالية، والإمدادات، وتخطيط الموارد (قيد التجهيز)، وكذلك التدريب على استخدام شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات (WINGS) وعلى الإدارة القاعدية لعمليات الطوارئ.

49- بعد إجازة المجلس التنفيذي للبرنامج القطري، سيقوم **البرنامج** بوضع اتفاق يتعلق ببرنامج الفترة 2003-2007 ويقدمه إلى حكومة مالي لتوقيعه. وبعد الانتهاء من كل وثيقة نشاط أساسي واعتماد ممثل **البرنامج** وتوقيعه لها، يبرم عقد تنفيذ لكل نشاط مع الوزارة المنفذة المعنية.

50- وتتولى الوزارة المسؤولة عن تنسيق المعونة الخارجية مسؤولية التنسيق الوطني ورئاسة اللجنة الوطنية لإدارة البرنامج. ويعهد إلى هذه اللجنة الإشراف على البرنامج القطري وتحديد الروابط وأوجه التعاون مع سائر البرامج الإنمائية الوطنية. وتجتمع هذه اللجنة مرتين سنويا. وتتولى اللجنة التقنية للتنسيق الوطني، التابعة للجنة الوطنية لإدارة البرنامج، مهمة تخطيط وإقامة آليات لتنفيذ ومتابعة وتقييم أنشطة البرنامج القطري وإدراجها في البرامج الإنمائية الوطنية.

51- وستتولى سلطات الأقاليم مهام التنسيق والإدارة في مرحلة التنفيذ؛ وسيجري كذلك، على جميع مستويات هذه السلطات، تشكيل لجنة لإدارة كل نشاط تضم ممثلي المستفيدين (من رجال ونساء) والشركاء والأجهزة السياسية والإدارية.

52- ستكون هناك مشاركة مجتمعية نشيطة في تخطيط وتنفيذ جميع أنشطة البرنامج القطري. وستساعد على تحسين العادات التغذوية المشاركة الواسعة النطاق للأمهات، وموظفي الرعاية الصحية الأولية والمتطوعين بتقديم هذه الخدمة، والقابلات، والاتحادات النسائية، وغير ذلك من الجماعات ذات الصلة. وتتطلب أنشطة التغذية المدرسية أيضا التزاما وإرادة راسخيْن من جانب المجتمعات المحلية للمشاركة في إدارة الأنشطة المدرة للدخل في المدارس الابتدائية. وستنتخب المجتمعات المحلية أعضاء لجان النشاط ولجان الحفاظ على الأصول المناط بها تخطيط الأنشطة على الصعيد المجتمعي. وستساعد لجان الوحدات هذه والمنتخبون المحليون على حشد السكان، ومنهم النساء، وتشكيل لجان الإدارة المجتمعية ولجان إدارة المقاصف المدرسية التي ستتخذ القرارات المتصلة بالأنشطة على أساس تشاركي. وستجري توعية الشركاء من أجل أن تسند إلى النساء بعض الأدوار الرئيسية في هذه الهيئات. وستجري متابعة وتقييم مختلف الأنشطة بمشاركة لجنة التشاور المعنية بالمرأة والتنمية، التي شكلها المانحون وأحيطت علما بالتزام **البرنامج** بالعمل لصالح المرأة.

53- ستتمثل مساهمة الحكومة أساسا، بالنسبة إلى كل نشاط من أنشطة البرنامج القطري، في دفع مرتبات الموظفين والنفقات المتصلة ببعثات المتابعة التي يضطلعون بها، وتحمّل تكاليف التشغيل، بما في ذلك إصلاح وتوسيع هياكل التخزين. وفيما يتعلق بنشاط دعم التعليم الأساسي، سيزداد دعم **البرنامج** لتعليم الفتيات، بشرط أن توفر حكومة مالي و/أو الشركاء المنفذون الآخرون مقدما مدرسين إضافيين، وقاعات للدراسة ومواد تربوية، ومرافق لتوفير المياه ومرافق صحية.

54- سيتبع **البرنامج** استراتيجية مرنة للشراء، بأن يشتري محليا الأغذية التكميلية وجزءا من الحبوب بأسعار تنافسية عند توافر الأموال والفوائض، وبأن يستورد هذه المنتجات في أوقات الشح. وستُطرح جميع المشتريات المحلية في مناقصات ويقوم **البرنامج** بالاختيار، مع الحرص على مواءمة إجراءاته في مجال الشراء مع ما تتبعه الحكومة من إجراءات بشكل لا يوقع الاضطراب في الأسواق. وستواصل الحكومة اتخاذ الترتيبات اللازمة لمنح الإعفاءات والتسهيلات المطلوبة فيما يتعلق بجمركة الأغذية في أسرع وقت وشحنها إلى المناطق.

55- سيقوم الشركاء المنفذون، بالتشاور مع **البرنامج**، بوضع خطط العمل السنوية على أساس المستوى الإرشادي للموارد المتاحة والأداء التشغيلي للبرنامج القطري. وعند الحاجة إلى إعادة النظر في توزيع الموارد على الأنشطة، تقوم اللجنة الوطنية لإدارة البرنامج ببحث المسألة، مع مراعاة بيانات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها والتقارير المتعلقة بتوريد المنتجات الغذائية، قبل البت فيها.

استراتيجية الإنهاء التدريجي للمساعدات

56- فيما يتعلق بجميع الأنشطة الأساسية، يجب أن يكون تقديم مساعدة متكاملة إلى بعض المجتمعات المحلية عونا لها على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويمكن توقع تحقيق مثل هذا الهدف على المدى المتوسط بفضل شتى أنواع المساعدة التي يقدمها **البرنامج** وشركاؤه ووضع أنشطة مدرّة للدخل. ومتى وصل المجتمع المحلي إلى درجة أكبر من الاعتماد على الذات (تتحدد عن طريق الدراسة الاستقصائية بدعم من **البرنامج** في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها)، فإن المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** يمكن أن يعاد توجيهها إلى مجتمعات محلية أخرى تكون مستوفية للمعايير المطلوبة للحصول على المساعدة. ولذلك تحدّد في كل نشاط منذ البداية، في موجز هذا النشاط، طرائق انسحاب **البرنامج**.

الاستدامة

57- إن إيلاء التنمية المجتمعية وتعزيز القدرات عناية أكبر يكفل أن تكون المجتمعات المحلية والأشخاص المنوط بهم إدارة وحفظ الأصول المنشأة بفضل المعونة الغذائية هم موجدو هذه الأصول ومالكوها، وأن لديهم ما يلزم من الكفاءة والوسائل لصون هذه الأصول. إن النتائج المتوقعة - من حيث معدلات القيد بالمدارس والمواظبة والنجاح فيها - لبرنامج الحصص الغذائية الخارجية للفتيات لن تدوم إلا إذا طال أمد النشاط إلى المدى الذي يتيح لجيل كامل من النساء الالتحاق بالمدارس. إن النساء المتعلمات سيحرصن على ذهاب فتياتهن أيضا إلى المدرسة، حتى بدون معونة غذائية.

متابعة حسابات البرنامج ومراجعتها

58- يطبق المكتب القطري، في متابعة وتقييم أنشطته، مبادئ وطرائق الإدارة التي تتمحور حول النتائج، مع الاستفادة من قاعدة بيانات التقدير الموحد للقطر، والدراسات التغذوية التي أجريت في إطار الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لمالي، فضلا عن بيانات دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لعام 2001. وستحدّد أهداف العمل وفقا للأهداف السنوية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيناط بالوزارة المسؤولة عن تنسيق المعونة الخارجية الإشراف على جهاز متابعة وتقييم البرنامج القطري. وتقع مهمة تقييم نتائج البرنامج القطري وأنشطته الأساسية على عاتق المستفيدين وسلطات الأقاليم بصفة أساسية، بدعم من حكومة مالي والمكتب القطري. وستحدّد أهداف ومؤشرات المتابعة والتقييم باتفاق بين جميع المشاركين (ومنهم المستفيدون)، وستحال تقارير المتابعة والتقييم إلى المجتمعات المحلية. وستوضع تقارير سنوية عن البرنامج القطري لتنظر فيها اللجنة الوطنية لإدارة البرنامج، التي تنتقل أيضا إلى مواقع تنفيذ الأنشطة لمتابعة تقدم الأعمال. وتشترك هذه اللجنة أيضا بشكل كامل في تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري. وهناك بالفعل، لدى برنامج إنشاء الأصول الإنتاجية والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها وفيما يتصل بدعم التعليم الأساسي، إجراءات متطورة للغاية للمتابعة ووضع التقارير. وستوضع هذه الإجراءات أيضا للنشاط الجديد للتغذية التكميلية. وستقدم حكومة مالي سنويا إلى **البرنامج**، عن طريق وزاراتها المختلفة، الحسابات المراجعة المعتمدة من مراجع حسابات مؤهل تعينه الحكومة أو توافق عليه.

التقييم

59- ستبُحث الأنشطة الفردية وتقيّم على النحو المذكور أعلاه. وسيُضم جهاز التقييم الدائم إلى الأنشطة الأساسية، وسيساعد في تحديد مدى الحاجة إلى تدابير تصحيحية لإعادة النظر في الأهداف والنتائج المتوقعة لكل مكوّن. وعند إنهاء النشاط، توضع تقارير عن انتهائه. وسيجري تقييم خارجي للبرنامج القطري، قبل عامين تقريبا من تقديم البرنامج القطري المقبل في نهاية عام 2005، للتأكد من حسن توجهه، وسلامة أهدافه ومقاصده واتجاهها إلى التحقق. وستساعد هذه البرمجة على أن تؤخذ في الاعتبار، فيما يتعلق بمخطط الاستراتيجية القطرية القادم، التوصيات التي صيغت عند التقييم.

توصية

60- يطلب المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، فيما يتعلق بالبرنامج القطري المقترح لمالي الذي يشمل الفترة 2003-2007، الموافقة، في حدود الموارد المتاحة، على رصد 208 816 30 دولارات لتغطية إجمالي تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية.

الملحق الأول

ملخص مخطط الاستراتيجية القطرية لمالي (WFP/EB.3/2001/7/3)

تصنف مالي ضمن أقل البلدان نموا كما تصنف في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. واحتلت المركز 165 من 174 بلداً وفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 267 دولاراً. ويتسم سكانها بضعف كثافتهم (نحو 7,5 في المائة في الكيلو متر المربع) وهم من سكان الأرياف بصفة أساسية (بنسبة 71 في المائة) ويتسم إجمالي الناتج المحلي فيها الذي يحقق القطاع الأول (الزراعة والمعادن) القسط الأوفر منه بضعف شديد إزاء الكوارث الطبيعية (ولاسيما موجات الجفاف) التي تضرب البلاد بانتظام. وحسب منظمة الأغذية والزراعة، بلغ مؤشر انعدام الأمن الغذائي للأسر، في الفترة 1993-1995، 71,6 في المائة. ويفوق مستوى انعدام الأمن الغذائي للأسر في الأوساط الريفية (74 في المائة) نظيره في المناطق الحضرية.

وتكمن رسالة برنامج الأغذية العالمي في مالي خلال الفترة 2003-2007 في مواصلة تقديم المعونة للمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وذلك بغية تخفيض مستوى ضعفها من خلال تعزيز ما لديها من قدرات وما تملكه من وسائل لوضع استراتيجيات أفضل للتصدي ومن ثم المساهمة في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في القضاء على الفقر. وستتركز الأنشطة على سبيل الأولوية على ثلاث من الأولويات الخمسة الاستراتيجية في سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية وهي: (1) وتمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة؛ (2) وتخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية، (3) الاستثمار في رأس المال البشري بفضل التعليم، وستعدل الأهمية النسبية لأنشطة البرنامج لصالح قطاع التعليم (مع الاستمرار في الاهتمام بالفتيات) وقطاع الصحة والتغذية.

وستقتصر الأنشطة في المستقبل على أفقر فئات السكان التي تحد عوامل اقتصادية واجتماعية ثقافية من فرص حصولها على القدر الكافي من الأغذية وتمثل المعونة الغذائية بالنسبة لها أهمية نسبية بوصفها عاملاً من عوامل التنمية. وستوجه الأنشطة إلى مناطق موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال وإلى الأجزاء الشمالية من منطقتي كايس وكولي كورو.

وقد أعد مخطط هذه الإستراتيجية القطرية في أعقاب مشاورات شارك فيها عدد كبير من ممثلي الجهات المستفيدة والهيئات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. وقد تم تنسيق العملية ومواءمتها مع خطة الأمم المتحدة الإطارية المقبلة لتقديم المساعدة الإنمائية لمالي والتي سيتم الفراغ منها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2001.

أهم النقاط المثارة في مناقشات المجلس التنفيذي بشأن مخطط الاستراتيجية القطرية لمالي (WFP/EB.3/2001/18)

أكدت الأمانة أن البرنامج القطري سيوجّه جغرافيا إلى مناطق البلد المعرضة لانعدام الأمن الغذائي. وكان **البرنامج** قد أجرى دراسات للوصول إلى فهم أفضل للهياكل الاجتماعية المركبة السائدة في هذه المناطق. وستستخدم المعلومات الآتية من هذه الدراسات وكذلك من دراسات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لوضع تصور للبرنامج القطري.

وقد اقترح بعض الأعضاء على **البرنامج** إدراج عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في المناقشات المخصصة لمخططات الاستراتيجية القطرية. وأعلنت الأمانة أن ذلك يجب أن يّذكر في مخططات الاستراتيجية القطرية الموضوعة للبلدان التي يقوم فيها **البرنامج** بمثل هذه العمليات. وفيما يتعلق بمالي، لم يكن من المزمع إطالة أمد العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، كما لم يجر التفكير في القيام بعملية للطوارئ، وإن كان نهج التنمية الذي يقوم عليه مخطط الاستراتيجية القطرية ينص على القيام بأنشطة لتخفيف آثار الكوارث وتقديم الدعم إلى الحكومة لمساعدتها في تعزيز قدراتها في مجال الإنذار المبكر.

وأشار العديد من الأعضاء إلى أن الموارد المخصصة تحت بند تكاليف الدعم المباشرة غير كافية في البلدان التي تجري فيها عمليات ذات نطاق محدود نسبيا. وسلمت الأمانة بأن ذلك ينطبق بالفعل على مالي، وأعلنت أن البرنامج القطري سيعمل على إيجاد علاقات تشاركية استراتيجية لمواجهة الاحتياجات غير الغذائية. ورئي مع ذلك أنه سيكون من الصعب، في ضوء الإجراءات المالية السارية، تغطية النفقات التي ستترتب على تطبيق التوصية التي تدعو إلى الاحتفاظ بمستويات كافية من الموظفين والأخذ بنظم كاملة للمتابعة والتقييم.

وأثنى العديد من الأعضاء على الدعم الإيجابي الذي قدمه **البرنامج** إلى برنامج إصلاح أسواق الحبوب (وهو عماد النظام الوطني لتعزيز الأمن الغذائي). وجرى حثّ **البرنامج** على الاستمرار في مشترياته المحلية من الذرة السكرية (السُّرغم) والذرة البيضاء عندما يكون ذلك مناسبا، وعلى التعاون بشكل وثيق، في فترة إعداد البرنامج القطري، مع شركائه في مسألة طرائق استغلال نهر النيجر وتوسيع الهياكل الأساسية المدرسية في المرحلة الابتدائية.

الملحق الثاني

البرنامج القطري لمالي (2003-2007) - الإطار المنطقي

ترتيب النتائج	مؤشرات النتائج	الفرضيات والمخاطر
الهدف على الصعيد الوطني: تهدف حكومة مالي إلى الحد من معدلات حدوث الفقر من 64 في المائة في عام 2000 إلى 47,5 في المائة في عام 2006		
هدف البرنامج القطري: المساهمة في خفض درجة التعرض لانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة جدا في المناطق التي يشملها البرنامج القطري	**مؤشر الأثر:** انخفض عدد الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي المزمن والقصير المدى من 36 إلى 32 في المائة في مناطق نشاط البرنامج ارتفعت بالتدريج معدلات الإلمام بالقراءة بالنسبة المئوية لدى الجماعات المستهدفة، وخصوصا الفتيات، من 30 إلى 45 في المائة	
أهداف البرنامج القطري:	**مؤشرات نتائج البرنامج القطري:**	**الفرضية**
1 - زيادة الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة وخفض معدلات التسرب، وخصوصا تسرب الفتيات، في المناطق التي يجتاحها انعدام الأمن الغذائي	يرتفع معدل الالتحاق بالمدارس لدى الأطفال الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية المستهدفة من 14 إلى 28 في المائة يرتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 5 إلى 15 في المائة من الآن وحتى عام 2007 ينخفض معدل التسرب من المدارس بنسبة 50 في المائة سنويا	استمرار الاستراتيجيات والأولويات الوطنية الراهنة في مجال التعليم (المحددة في البرنامج العشري لتطوير التعليم) في الأعوام العشرة القادمة
2 - المساهمة في خفض معدل سوء التغذية بتيسير حصول الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 5 أعوام على أغذية تكميلية مغذية	النسبة المئوية للأطفال السيئي التغذية الذين عولجوا بفضل الأغذية التكميلية النسبة المئوية للأمهات والحوامل اللاتي يعانين تغيرا ملحوظا في السلوك بسبب العادات السيئة التي تؤثر في تغذية وصحة أطفالهن	**الفرضية** تظل رغبة الحكومة في مكافحة سوء التغذية واحدة من الأولويات الوطنية
3-أ - إنشاء أصول مستمرة تساعد الأسر بشكل مباشر على مواجهة انعدام الأمن الغذائي والتصرف في حالات الكوارث زيادة قدرات هياكل الإدارة على صعيد المجتمع المحلي عن طريق المشاركة النشطة للنساء في مجال إدارة الأصول والحفاظ عليها	عدد الأصول المستمرة المنشأة التي تساعد الأسر بشكل مباشر على مواجهة انعدام الأمن الغذائي والتأهب للتصرف في حالات الكوارث النسبة المئوية للأصول التي أنشأتها النساء ويشرفن عليها عدد الأشخاص المدربين زيادة مشاركة المستفيدين، وخصوصا النساء، في مختلف أنشطة البرنامج من صياغته حتى تقييمه زيادة الاستفادة من الكفاءات الراسخة للعثور على سبل للبقاء	**الفرضية** إنشاء هيكل لامركزي راسخ يسمح بالاستفادة من الكفاءات على صعيد المجتمع المحلي توضع موارد حكومية تحت التصرف على صعيدي المجتمعات المحلية والبلديات لتكوين الكوادر وتوفير التدريب والمساعدة التقنية توافر الشركاء المنفذين وتعاونهم ومساهماتهم الفعالة
3-ب- سدّ العجز الغذائي الموسمي لدى الأسر وتعزيز النظام الوطني لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية	زيادة توافر الأغذية بالنسبة المئوية وإتاحتها، على مستوى الأسر، للفقراء من ضحايا الجوع في المجتمعات الريفية المستهدفة	الفرضية انعدام الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية الخطيرة في الفترة قيد النظر
الأهداف المحددة حسب النشاط:	**مؤشرات نتائج الأنشطة:**	**الفرضيات**

البرنامج القطري لمالي (2003-2007) - الإطار المنطقي

ترتيب النتائج	مؤشرات النتائج	الفرضيات والمخاطر
1-1 زيادة معدلات التحاق أطفال الأسر الفقيرة، وبخاصة الفتيات، بالمدارس والمواظبة على الدراسة	زيادة معدلات التحاق الفتيات والفتيان بالمدارس بنسبة 20 في المائة و 10 في المائة سنويا على التوالي، بالنسبة إلى البيانات المرجعية الأولية (دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لعام 2001)	توافر الموارد المقدمة من الشركاء على أساس دائم تحديد الأسباب الأخرى لضعف معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة ومعدلات التسرب المرتفعة والعثور على حلول
2-1 تقليل التفاوتات بين الفتيان والفتيات في معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التسرب المنسجلة لدى المدارس الابتدائية المستهدفة	زيادة عدد الفتيات اللاتي يتممن الدراسة الابتدائية بنسبة 30 في المائة عدد الأطفال من الجنسين الذين يذهبون إلى المدارس على أساس فصلي خفض النسبة المئوية لمعدلات التسرب المسجلة في المدارس الابتدائية المستهدفة (موزعة حسب الجنس) معدلات التحاق الفتيان والفتيات بالمدارس	التعيين الفعلي للمدرسين المطلوبين الخطر الشقاق الاجتماعي، إضراب المدرسين
1-2 الوقاية من سوء التغذية والمساهمة في علاج الأطفال السيئي التغذية بالأغذية التكميلية	خفض النسبة المئوية لحالات سوء التغذية الحاد والزمن عدد المراكز الصحية المشمولة بالنشاط	**الفرضيات** معالجة الأسباب الدفينة الأخرى لسوء التغذية
2-2 التشجيع على تغيير العادات السيئة للأمهات والحوامل في مجال تغذية وصحة الأطفال	خفض النسبة المئوية لعدد الأطفال الناقصي الوزن عند الولادة عدد المستفيدين الذين يستخدمون الدقيق التكميلي المحلي	تطبيق الأسر والمجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات للمعارف والمهارات التي اكتسبوها لمواصلة الأنشطة الخطر أمراض الأطفال الوبائية
3-أ -1- إنشاء أصول إنتاجية يحصل عليها المستفيدون: 3-أ-1-1 للإنتاج الزراعي 3-أ-1-2 لصيانة/إصلاح الأراضي 3-أ-1-3 لحماية وصون الموارد الطبيعية	كمية الأغذية المخططة الموزعة على المستفيدين من الرجال والنساء ونسبتها المئوية أكثر من 50 في المائة من الموارد المخصصة لإنشاء أصول للنساء في المقام الأول عدد الهكتارات المزروعة ونسبتها المئوية عدد المراعي المقامة والمستغلة عدد الهكتارات من الأراضي المعاد تشجيرها ونسبتها المئوية عدد الهكتـــارات من الكثبـان المثبتة ونسبتها المئوية	الخطر ضعف درجة صيانة المجتمع المحلي للأصول أو انعدامها الفرضية تعاون نشط مع الشركاء التقنيين والماليين الذين يعملون بصفتهم شركاء تنفيذيين، وكذلك مع هيئات منظومة الأمم المتحدة في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

البرنامج القطري لمالي (2003-2007) - الإطار المنطقي

ترتيب النتائج	مؤشرات النتائج	الفرضيات والمخاطر
3-أ-2 تعزيز القدرة على إدارة الموارد الإنتاجية: 3-أ-2-1 عن طريق التدريب، ولا سيما للنساء 3-أ-2-2 عن طريق إنشاء مراكز للتدريب	عدد جلسات التدريب المعقودة بدعم من أنشطة الغذاء مقابل التدريب عدد الأشخاص المدرّبين/الحاصلين على مهارات تقنية ونسبتهم المئوية، حسب الجنس	الفرضيات تكفّل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية العاملة ميدانيا بتوفير التدريب قدرة/استعداد النساء للتحرر من أنشطة الإنتاج والرعاية لتلقي التدريب
3-أ-3 تعزيز القدرة على إدارة الهياكل الأساسية المدرسية والصحية: 3-أ-3-1 بتطوير الهياكل الأساسية المدرسية والصحية 3-أ-3-2 بتنويع دخول المقاصف المدرسية	عدد الأشخاص الذين جرت توعيتهم بمشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والنظافة الشخصية والتغذية، حسب الجنس عدد مراكز التدريب المنشأة عدد الهياكل الأساسية المدرسية والصحية المدعومة عدد مدارس/مراكز الصحة المجتمعية المنشأة؛ عدد الآبار المدرسية المحفورة عدد المزارع السوقية التي تقيمها وتديرها المجتمعات المحلية للمساهمة في المقاصف ونسبتها المئوية	
3-ب- الوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها	عدد حالات الطوارئ المتبوعة برد فعل سريع وفعال	**الفرضية** يظل تواتر ونطاق الكوارث الكبرى في الحدود التي يمكن التعامل معها، على الأقل في المرحلة الأولية للنشاط
النتائج الرئيسية حسب النشاط:	**مؤشرات النواتج:**	**الفرضيات**
1-1-1 يحصل 78 220 من تلاميذ المدارس الابتدائية على حصة غذائية مطبوخة في المدرسة، ويحصل 10 000 تلميذ (من الرحل والأيتام) في المدارس الابتدائية على حصتين غذائيتين مطبوختين في المدرسة، وتحصل 31 760 فتاة على حصص غذائية جافة خارجية	كميات الحصص الغذائية الموزعة على تلاميذ المدارس المستهدفة كميات الحصص الغذائية الجافة التي تحصل عليها الفتيات عدد الفتيات والفتيان المقيدين في المدارس المستهدفة ونسبتهم المئوية	تحافظ الحكومة والشركاء على التزامهم لصالح نشاط دعم التعليم الأساسي تتولى المجتمعات المحلية والمدارس مسؤولية الأنشطة وتحافظ على التزاماتها
1-2-1 يقلّ التفاوت بين الفتيات والفتيان، في المعدلات المسجلة للالتحاق بالمدارس والتسرب، في المدارس الابتدائية المستهدفة	عدد الفتيات والفتيان المتسربين من المدارس في المؤسسات المستهدفة ونسبتهم المئوية	
1-2-1 تعالج 10 000 مرضعة وحامل (سنويا) و 23 000 طفل من سيئي التغذية من سوء التغذية بواسطة الأغذية التكميلية	كميات المنتجات الغذائية (الأغذية التكميلية) الموزعة على المستفيدين المستهدفين عدد المرضعات والحوامل والأطفال الذين واظبوا على استخدام الأغذية التكميلية	**الفرضية** يضطلع موظفو المراكز الصحية المجتمعية المستهدفة بدورهم كاملا في تعبئة المجتمع المحلي وتوعيته
1-2-2 ترتقي 10 000 مرضعة وحامل (سنويا) بعاداتهن في مجال تغذية وصحة أطفالهن	عدد النساء المستهدفات اللاتي جرى تدريبهن/توعيتهن	
3-أ-1-1 تنشأ أصول إنتاجية للإنتاج الزراعي وتتاح لـ 139 000 مشترك (في المتوسط) ولأسرهم؛ تشكل النساء أكثر من 50 في المائة من مجموع المستفيدين من الأصول	عدد الأصول الإنتاجية التي تنشئها المجتمعات المحلية وتستغلها عدد المستفيدين المستغلين للأصول (في نهاية الفترة المحددة) ونسبتهم المئوية، حسب الجنس عدد المنجزات المادية	**الفرضية** تضطلع المجتمعات المحلية والشركاء بالدور النشط الذي يتحملونه في تحديد الأصول وتشكيلها وإنشائها وتوزيعها

البرنامج القطري لمالي (2003-2007) - الإطار المنطقي

ترتيب النتائج	مؤشرات النتائج	الفرضيات والمخاطر
3-أ -2-1 تُجرى أعمال لحماية وإصلاح الأراضي في المناطق المستهدفة حيث تشكل النساء أكثر من 50 في المائة من المستفيدين	عدد المستفيدين المستغلين للأصول (في نهاية الفترة المحددة) ونسبتهم المئوية، حسب الجنس عدد المنجزات المادية	
3-أ-1-3 تُجرى أعمال لحماية وصون الموارد الطبيعية في المناطق المستهدفة حيث تشكل النساء أكثر من 50 في المائة من المستفيدين	عدد المستفيدين المستغلين للأصول (في نهاية الفترة المحددة) ونسبتهم المئوية، حسب الجنس عدد المستفيدين المدربين ونسبتهم المئوية، حسب الجنس	
3-أ-2-1 توفير التدريب لسكان المناطق المستهدفة، وبخاصة النساء	عدد مراكز/قاعات التدريب المنشأة	
3-أ-2-2 إنشاء مراكز/قاعات التدريب	عدد المستفيدين المستغلين للهياكل الأساسية المقامة، حسب الجنس عدد المصادر المنشأة لتنويع الدخول (الحدائق المدرسية، تربية قطعان صغيرة، وغير ذلك)	
3-أ-3-1 تطوير الهياكل الأساسية المدرسية والصحية		
3-أ-3-2 تُنوَّع دخول المقاصف المدرسية المدعومة وتسهم في عمل المقصف بشكل أفضل		
3-ب-1 تُتّخذ التدابير اللازمة للوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها	عدد الكوارث التي اتُّخذت بشأنها تدابير للوقاية عدد الكوارث التي جرى تخفيف آثارها	**الفرضية** تضطلع المجتمعات المحلية والشركاء بالدور الذي يتحملونه في مجال التنسيق

الملحق الثالث

تقديرات ميزانية البرنامج القطري لمالي (2003-2007)
الأنشطة الأساسية

	النشاط الأول	النشاط الثاني	النشاط الثالث/ألف	النشاط الثالث/باء	المجموع
منتجات غذائية (بالأطنان)	29 485	3 000	20 381	10 956	**63 822**
منتجات غذائية (القيمة بالدولار)	8 262 865	1 500 000	4 673 480	2 300 760	**16 737 105**
النقل الخارجي	3 120 070	15 000	316 503	غير متاح	**3 451 573**
النقل البري والتخزين والمناولة (الإجمالي)	5 012 450	462 000	3 668 580	غير متاح	**9 143 030**
النقل البري والتخزين والمناولة (تكلفة الطن الواحد)	170	154	180		
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى*	952 000	120 000	412 500	غير متاح	**1 484 500**
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة	**17 347 385**	**2 097 000**	**9 071 063**	**2 300 760**	**30 816 208**
تكاليف الدعم المباشرة[1]					**3 382 750**
تكاليف الدعم غير المباشرة[2]					**2 667 519**
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**					**36 866 477**
مساهمة الحكومة	**986 665**	**679 590**	**703 600**	**5 928 570**	**8 298 425**

(1) مبلغ تكاليف الدعم المباشرة هو مجرد رقم إرشادي يقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم. ويجري في كل عام استعراض وتحديد المبالغ اللازمة التي ترصد سنويا في إطار تكاليف الدعم المباشرة لبرنامج معين، بعد تقييم تكاليف الدعم المباشرة والموارد المتاحة.

(2) يمكن للمجلس أن يعدل المبلغ المخصص لتكاليف الدعم غير المباشرة خلال الفترة التي يشملها البرنامج القطري.

* لا يحتاج النشاط الثالث - باء إلى تكاليف تشغيل مباشرة أخرى.

الملحق الرابع

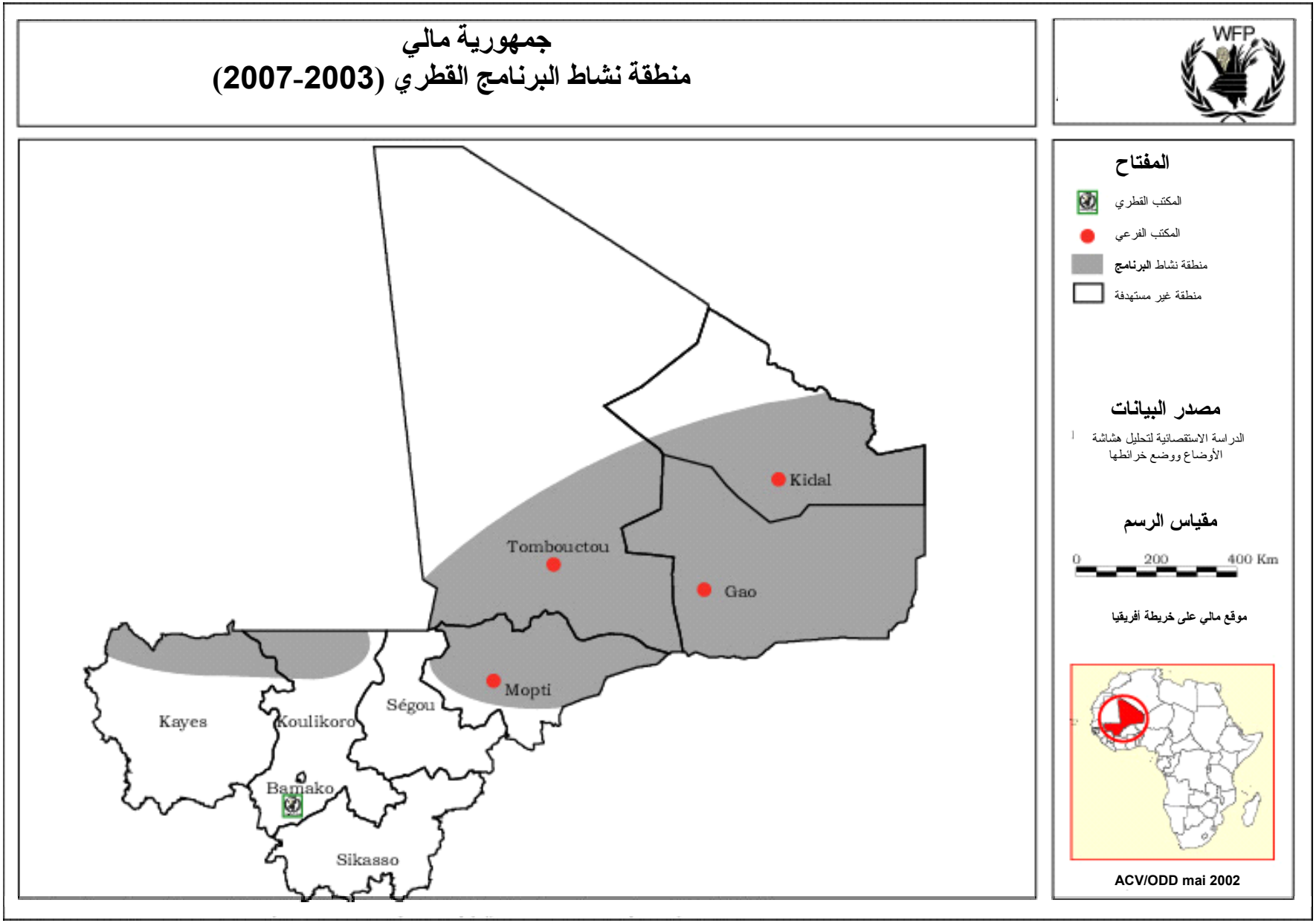

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

hquser / 18 September 2002

CEB32002-2884A